الاقتصادية والسياسية للتحالف القائم تستوجب الاستمرار في تأدية الوظيفة السياسية للنظام وهذه الوظيفة هي التي تحدد السياسة الاردنية العامة في كل طور من اطوار الصراع .

بعد معارك ايلول اتخذت الاعمدة الرئيسية التالية : تصفية نهائية للوجود العلني للمقاومة ، اعلان مشروع المملكة المتحدة ، الاستعداد للصلح المنفرد مع العدو ، الشروع ببرامج الانمـــاء الاقتصادية التي تشد الاقتصاد الاردني وثيقا الى الحلقات الاقتصادية الامريكية . هذه الاعمـــدة الرئيسية لا بد لها من ان تكون متداخلة مـع الاهداف الامريكية ومستجيبة لمتطلبات المخططات الاسرائيلية.وقد راهنت هذه السياسة على الموقف الاسرائيلي في اعادة جزء من الوطن الفلسطيني تحت الوصاية الاردنية واحلال « سلام » منفرد ، مقابل المبادرة الاردنية بالاعتراف بالكيان الاسرائيلي والتفريط بجزء من الوطن الفلسطيني لكسر طوق الرفض العربي حينئذ . كما راهنت على الموقف الامريكي في استمرار الدعم الاقتصادي والعسكري لمواجهة حركة التحرر الوطني الاردنية والعربية ، وكذلك في المساعدة على اقناع الاسرائيليين بقبول المشروع . وفي الاشهر الثلاثة الاخيرة بدأت الاعمدة الرئيسية لسياسة النظام ترتطم بالتناقضـــات المتفاقمة بين المصالح والسياسات المتعارضة .

علـــى الصعيد الداخلـــي الاقتصادي والسياسي يحدد فهد الفانك في محاولته لدراسة بعض الظواهر الاقتصادية في صحيفة « الدستـــور » الاردنيـــة ( ٨/٢٥ ) يحدد الاسباب الرئيسية للغلاء ويلمس بعضا من اهم جوانب الخلل في البنيان الاقتصادي ومنها : ارباح التداول بالاراضي تشكل ٢٠ ٪ من الدخل القومي ، الانتاج الزراعي متخلف عن زيادة السكان ، الاستيراد هو المنفذ الوحيد لتوفـــير السلع، ويتساءل بالنتيجة لتأكيده للازمة الاقتصادية المتفاقمة ، هل ترتبط اسعار البيع بالتكاليف حتى يكون التسعير اجباريا ؟ وهل يلغى قانون العرض والطلب بامر دفاع » وعلى الصعيـــد السياسي تحدث جمعه حماد الامين العام للاتحاد الوطني (حزب السلطة) وهو الاداة السياسية لها لفك جزء من عزلة النظام عن الجماهير ، تحدث عن تزوير الانتخابات ، المكتبية وضخامة الموظفين ، الفشل في كسب اهل المدن ، التضخم في عدد المنتسبين: ١٤٩ الفا [ الانتساب اجباري لموظفي ومستخدمي الدولة ] مقترحا ان يكون العدد ٥ آلاف فقط . اما الحاضرون في ندوة حماد والذين لم يتجـــاوز عددهم ١٥٠ مواطنا ، فرغم ولاء غالبيتهم الاجباري للسلطة لم يتمكنوا الا ان يتساءلوا عما يدور في اوساط الشعب وما يهم الجماهير في حياتهـــا اليومية . كانت اهم تساؤلاتهم : كيف عالج الاتحاد النعرة الاقليمية بعد ايلول ، ماذا عمل من اجل تحرير الارض المحتلة ، ولماذا فشل في كسب سكان المدن ونجح في كسب البدو! وهو ما يدل علـــى فشله في كسب من لهم خبرة سياسية ، اما كسب البدو فكان بفعل جهلهم وتفشي العشائرية . » [ الى الامام ٢٤ آب ] . هذا الاخفاق الاقتصادي والسياسي تراقق مع آثار العزلة العربية واستمرار حجب جزء من المساعدات المالية ، وهذا ما شكل ضاغطا باستمرار لتجديد محاولات الانفتاح العربي التي كانت تجد معارضة داخلية من « ابطال » ايلول ١٩٧٠ .

أما على صعيد محاولات التحضير « لانجاح » مشروع المملكة المتحدة والتي اتخذت شكل تحسين العلاقات مع سكان الضفة الغربية ، فنجد ان الاخفاق كان ملازما لهذه السياسة في ظواهـــر بارزة متعددة ، تراكمت وتبلورت في الشهور الثلاثة الاخيرة بشكل خاص لتؤكد اخفاق النظـــام فـــي انجاز العمود الاساسي لسياسته تجاه القضيـــة الفلسطينية .

اولى تلك المحاولات تمثلت في رفع الضريبة ٢٠٪ لكسب ولاء التجار والصناعيين في الضفة الغربية، وتمثلت الاخرى في مد جسور مع بعض الاوساط السياسية لتجديد الولاء وفشلت في تحقيق أي تقدم. وتقول فلسطين الثورة في ٢٨ آب « ان تحركـــات جديدة لعملاء الملك ورجالاته بهدف التأكيد مجددا عـــلى الولاء ، قوبلـــت بالاســـتنكار والازدراء والاهانة » وكذلك ما اوردته معاريف الاسرائيلية من أن شخصيات عربية في الضفة الغربية والقطاع قد « اوحي » اليها للتعبير عن تأييدها للملك . وعلى صعد اقتصادي آخر وفي الاتجاه نفسه ولكنه يقدم خدمة اضافية لسياسة الدمـــج الاقتصادي الاسرائيلية ، ذكرت صحيفة « القدس » : « ان اتصالات تجري بين السلطات الصهيونية والملكية تهدف الى افتتاح فرعين للبنك العربي في كل من نابلس والقدس » [ فلسطين الثورة ٨ آب ] هذه التحركات الاقتصادية والسياسية يقابلها نشاطات